الأمم المتحدة

A/C.5/73/SR.1

الجمعية العامة

الدورة الثالثة والسبعون

Distr.: General
30 November 2018
Arabic
Original: English

الوثائق الرسمية

اللجنة الخامسة

محضر موجز للجلسة الأولى

المعقودة في المقر، نيويورك، يوم الثلاثاء، ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠١٨، الساعة ١٠:٠٠

الرئيسة: السيدة بيرد ..... (أستراليا)

رئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية: السيد رويس ماسيو

المحتويات

بيان من رئيسة الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة

البند ٥ من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية

تنظيم الأعمال

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام

هذا المحضر قابل للتصويب.

وينبغي إدراج التصويبات في نسخة من المحضر مذيلة بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني وإرسالها في أقرب وقت ممكن إلى: Chief of the Documents Management Section (dms@un.org).

والمحاضر المصوَّبة سيعاد إصدارها إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

18-16810 (A)

الرجاء إعادة استعمال الورق

افتُتحت الجلسة في الساعة ١٠:١٠.

بيان من رئيسة الدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة

١ - **السيدة إسبينوسا غارسيس** (رئيسة الجمعية العامة)، أثنت على الإنجازات التي حققتها اللجنة الخامسة خلال الدورة الثانية والسبعين للجمعية العامة، لا سيما فيما يتعلق بالميزانية البرنامجية لفترة السنتين ٢٠١٨-٢٠١٩، وميزانيات حفظ السلام، ومبادرات الإصلاح التي اتخذها الأمين العام في مجالات السلام والأمن، والإدارة والتنمية، فقالت إنها تود أن تسلط الضوء على ثلاث نقاط.

٢ - وقالت إن النقطة الأولى تتعلق بدور اللجنة في كفالة أن تحقق الأمم المتحدة إمكاناتها. فالتحديات العالمية الراهنة، بما في ذلك النزاعات، والإرهاب، وتغير المناخ والكوارث الطبيعية، وارتفاع أعداد اللاجئين، وتزايد أوجه عدم المساواة، تعرقل التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة، حيث تواجه بعض الدول الأعضاء ظروفا أسوأ مما كانت عليه قبل اعتماد أهداف التنمية المستدامة في عام ٢٠١٥. ولذلك، يجب أن يعكس عمل المنظمة تقديرا كاملا للظروف التي تسعى فيها البلدان إلى تلبية احتياجات شعوبها وتطلعاتها، تمشيا مع موضوع المناقشة العامة للدورة الثالثة والسبعين للجمعية العامة: ”جعل الأمم المتحدة في خدمة الجميع: قيادة عالمية ومسؤوليات مشتركة من أجل مجتمعات منصفة ومستدامة يعمها السلام.“ وأثناء المناقشة العامة، دعا العديد من القادة إلى تعزيز تعددية الأطراف، لا سيما عن طريق الأمم المتحدة، وإلى جعل المنظمة مهيأة لتحقيق الغرض المنشود وذات فعالية وكفاءة وجدوى وذات قدرة على تلبية الاحتياجات والتكيف مع الظروف المتغيرة. ومن ثم، يجب تنشيط الأمم المتحدة لتمكينها من تنفيذ ولاياتها وأهدافها المتفق عليها، بما في ذلك في إطار خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠. وأضافت أن إصلاحات الأمين العام والتزامها هي بصفتها رئيسة للدورة الحالية للجمعية العامة بالاضطلاع بدور قيادي في تنشيط الجمعية العامة أمران يكتسيان أهمية أساسية في هذا الصدد. غير أن اللجنة، التي تركز على الموارد البشرية، ومراجعة الحسابات، والرقابة، والمساءلة، والقواعد والإجراءات الإدارية، وميزانية الأمم المتحدة، وقسمة نفقات المنظمة بين الدول الأعضاء، لها دور فريد في ترجمة الرؤية السياسية إلى واقع ملموس.

٣ - وقالت إن النقطة الثانية تتعلق بجدول أعمال اللجنة للجزء الرئيسي من الدورة الحالية، الذي يشمل مواضيع معقدة مثل جداول الأنصبة المقررة، وإدارة الموارد البشرية، والبعثات السياسية الخاصة، والمقترحات المتعلقة بإصلاحات الأمين العام، والمسائل التي لها تأثير حاسم على سير عمل الأمم المتحدة. وفي هذا الصدد، من الأهمية البالغة تنشيط أساليب عمل المنظمة، بما في ذلك تمكينها من أداء دورها بصفتها رئيسة الجمعية العامة، وهو دور تطور ليشمل أكثر من ٣٠ ولاية تمتد إلى مسؤوليات مثل إطلاق المشاورات الحكومية الدولية وتنظيم المناسبات الرفيعة المستوى. وأعربت عن امتنانها للدعم الذي تقدمه الدول الأعضاء ووكالات الأمم المتحدة في شكل إعارة الموظفين وتقديم التبرعات إلى الصندوق الاستئماني لدعم مكتب رئيس الجمعية العامة، ولكنها أضافت إن عملية كفالة الدعم اللازم للمكتب كانت صعبة وليست الترتيبات الحالية مؤاتية لتحقيق أهداف الجمعية العامة. ولذلك، أعربت عن أملها في أن تساهم اللجنة في تعزيز المكتب، تمشيا مع قرار الجمعية العامة ٣١٣/٧٢.

٤ - أما النقطة الثالثة فقالت إنها متعلقة بالدور الأساسي الذي تضطلع به اللجنة في الدبلوماسية المتعددة الأطراف بتوفير الإشراف الشامل على عمل المنظمة في جميع المجالات المواضيعية، لا سيما بالنظر إلى صعوبة التوصل إلى توافق في الآراء بين الدول الأعضاء الـ ١٩٣. وشجعت اللجنة، في سعيها للتوصل إلى توافق الآراء، على العمل بروح من التعاون والشفافية والشمول، بهدف عدم ترك أحد خلف الركب. كما شجعت أعضاء اللجنة على المبادرة بطلب المعلومات اللازمة، بغية اختتام مداولاتهم في الوقت المناسب. وفي الختام، أعربت عن استعدادها لاستخدام سلطتها لتسريع وتيرة إصدار الوثائق، إذا طلبت ذلك رئيسة اللجنة الخامسة.

البند ٥ من جدول الأعمال: انتخاب أعضاء مكاتب اللجان الرئيسية

٥ - **الرئيسة**: قالت إنه، بالنظر إلى أن مجموعة الدول الأفريقية لا تزال تجري مشاورات بشأن تسمية مرشح لمنصب المقرر، سيؤجَّل انتخاب ذلك العضو.

تنظيم الأعمال (A/C.5/73/1؛ A/C.5/73/L.1)

٦ - **الرئيسة**: دعت أعضاء اللجنة إلى النظر في برنامج عمل اللجنة المقترح للجزء الرئيسي من الدورة، الذي يرد في الورقة غير الرسمية التي عُممت على جميع الوفود، ومذكرة الأمانة العامة بشأن حالة إعداد الوثائق ذات الصلة (A/C.5/73/L.1). وأشارت إلى أن قائمة مستقلة بشأن حالة الوثائق ستصدر للجزأين الأول والثاني من الدورة المستأنفة.

٧ - ووجهت الانتباه إلى التوصيات التي قدمها مكتب الجمعية العامة في تقريره الأول (A/73/250) فيما يتعلق بترشيد الأعمال. وطُلب إلى اللجان الرئيسية مواصلة مناقشة أساليب عملها في بداية كل دورة، وإطلاع الفريق العامل المخصص المعني بتنشيط أعمال الجمعية العامة على نتائج مناقشاتها.

٨ - وأضافت قائلة إن على اللجنة الخامسة أن تستكمل أعمالها للجزء الرئيسي من الدورة بحلول ١٤ كانون الأول/ديسمبر ٢٠١٨. وينبغي أن تبدأ الجلسات في تمام الساعة ١٠:٠٠، وتُرفع بحلول الساعة ١٨:٠٠. ووفقاً للممارسة المتبعة في الماضي، ينبغي التغاضي عن شرط اكتمال النصاب القانوني من أجل بدء الجلسة. وأشارت إلى أن مكتب الجمعية العامة وجه الانتباه إلى المواد ٩٩ (ب) و ١٠٦ و ١٠٩ و ١١٤ و ١١٥ من النظام الداخلي للجمعية العامة فيما يتعلق بسير الاجتماعات.

٩ - وأكدت على ضرورة بذل جهود لخفض عدد القرارات المتخذة، وألا تتضمن القرارات طلبات للحصول على تقارير من الأمين العام، ما لم تكن تلك التقارير ضرورية جدا لتنفيذ تلك القرارات أو لمواصلة النظر في بند من البنود. وينبغي أن تكون القرارات قصيرة وعملية.

١٠ - واختتمت قائلة إنه، حرصا على الامتثال التام للمادة ١٥٣ من النظام الداخلي، ينبغي لمقدمي المقترحات التي تترتب عليها آثار في الميزانية أن يوضحوا، في مرحلة مبكرة وبالتشاور مع رئيسة اللجنة الخامسة ورئيس اللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية، الجدول الزمني لتقديم هذه المقترحات. وفي هذا الصدد، ينبغي تحديد موعد نهائي إلزامي لا يتجاوز ١ كانون الأول/ديسمبر لتقديم جميع مشاريع القرارات التي تترتب عليها آثار مالية إلى اللجنة الخامسة. إضافة إلى ذلك، ينبغي للجان الرئيسية أن تكتفي بالإحاطة بتقارير الأمين العام أو الهيئات الفرعية التي لا تتطلب قراراً، ولا ينبغي لها أن تناقش أو تتخذ قرارات بشأنها ما لم يطلب منها ذلك تحديداً.

١١ - **السيد إدريس** (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه ينبغي للجنة، في الدورة الحالية، أن تعتمد على روح التوافق والتعاون البناء التي أتاحت لها أن تعتمد، في الدورة الثانية والسبعين، قرارات تاريخية بشأن الإصلاح الإداري المتعلق بإعادة هيكلة ركيزة السلام والأمن في المنظمة. ويجب أيضا اتخاذ خطوات عملية لتحسين عمل اللجنة، لا سيما بكفالة إصدار تقارير اللجنة الاستشارية والأمانة العامة في المواعيد المحددة بجميع اللغات الرسمية، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة، لتجنب الإخلال بفعالية اللجنة.

١٢ - وفيما يتعلق بالمسائل المعروضة على اللجنة، قال إن المجموعة تولي أهمية كبيرة لجدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام. ونظرا إلى أن الموارد المالية لا يستغنى عنها في إدارة الأمم المتحدة وتنفيذ ولاياتها، ينبغي للدول الأعضاء أن تدفع أنصبتها المقررة بالكامل وفي حينها ودون شروط، وفاءً بالتزاماتها القانونية بموجب ميثاق الأمم المتحدة. وقال إن المجموعة تتطلع إلى النظر في التقارير المتعلقة بإدارة الموارد البشرية، وبصفة خاصة إلى تقييم الكيفية التي ستسهم بها الاستراتيجية العالمية للموارد البشرية التي اقترحها الأمين العام في تحقيق أهداف مثل تكافؤ الجنسين والتمثيل الجغرافي العادل على جميع المستويات، وتنقيح إدارة الأداء، ومعالجة أوجه القصور في عملية اختيار الموظفين. وإضافة إلى ذلك، ستشارك المجموعة بنشاط في المداولات بشأن أمور منها تقارير الأداء وتنسيب وظائف الموارد البشرية. وقال إن المجموعة ملتزمة بالانتهاء من تناول بنود جدول الأعمال المعروضة على اللجنة ضمن الوقت المخصص.

١٣ - **السيد إسكالانتي آسبون** (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن برنامج العمل يتضمن مسائل تحظى باهتمام كبير لدى الجماعة وهي: جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام؛ وتقرير الأداء الأول عن الميزانية البرنامجية للفترة ٢٠١٨-٢٠١٩؛ وإدارة الموارد البشرية؛ ومشاريع التشييد في أفريقيا وسانتياغو وبانكوك؛ والتقديرات المنقحة المتعلقة بإصلاح ركيزة التنمية في الأمم المتحدة.

١٤ - وقال إن الموعد النهائي للانتهاء من أعمال اللجنة في الجزء الرئيسي من الدورة الحالية يجب أن يُحترم. وكما تبين في الدورات السابقة، يمكن التوصل إلى توافق في الآراء بقدر كاف من الإرادة السياسية، حتى بشأن أكثر القضايا تعقيدا. وينبغي إصدار تقارير الأمانة العامة واللجنة الاستشارية لشؤون الإدارة والميزانية في الوقت المناسب بجميع اللغات الرسمية، وفقا للنظام الداخلي للجمعية العامة، لعدم الإخلال بفعالية اللجنة.

١٥ - **السيد هلالي** (المغرب): تكلم بالنيابة عن مجموعة الدول الأفريقية، فرحب بالجهود التي بذلها الرئيس لضمان الانتهاء من أعمال اللجنة في الجزء الرئيسي من الدورة الحالية، وقال إن تأخر صدور الوثائق لا يزال أهم عائق في هذا الصدد.

١٦ - وقال إنه يجب إعطاء الأولوية في الجزء الرئيسي من الدورة الحالية لمسألة إدارة الموارد البشرية، بما في ذلك مقترحات الأمين العام للإصلاح في هذا الصدد، لإن الموارد البشرية تشكل أغلى ثروة للمنظمة. وتود المجموعة أيضا أن تولي اهتماما كبيرا للمسائل المتصلة بمجلس مراجعي الحسابات؛ والآلية الدولية لتصريف الأعمال المتبقية للمحكمتين الجنائيتين؛ والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور؛ ونظام أوموجا للتخطيط المركزي للموارد؛ والصندوق المشترك للمعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة؛ ونظام الأمم المتحدة الموحد؛ وتمويل البعثات السياسية الخاصة؛ وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛ والتشييد وإدارة الممتلكات؛ والمحكمة الخاصة لتصريف الأعمال المتبقية لسيراليون؛ وجدول الأنصبة المقررة؛ ونظام الرقابة الداخلية للمنظمة. وأضاف قائلاً إنه فيما يتعلق بجدول الأنصبة المقررة، ينبغي اتخاذ قرار سريع بشأن الطلبات المقدمة بموجب المادة ١٩ من الميثاق من أجل تمكين الدول الأعضاء المعنية من المشاركة في دورة الجمعية العامة مشاركة كاملة.

١٧ - واختتم قائلا إن الانتهاء من عمل اللجنة في حينه يتوقف على كيفية إجراء الوفود مفاوضاتها. وتابعت المجموعة عن كثب مناقشات بعض الوفود بشأن أساليب عمل اللجنة، لا سيما الميل إلى تجاوز برنامج عملها للوقت المخصص. ولئن كانت المجموعة تقر بالتحديات التي تواجهها اللجنة، فإنها لا تعتقد أنه ينبغي للجنة أن تسير أعمالها على غرار اللجان الأخرى، بإجراء مفاوضات تسترشد بنتيجة محددة مسبقا. فالحل لهذه التحديات هو إصدار الوثائق في حينها، والتعاون البناء، والتفاني والتضحية. ويجب أن تُجرى المفاوضات في اللجنة على نحو صريح وشامل وشفاف ضمن الزمن المحدّد.

١٨ - **السيد غفور** (سنغافورة): تكلم باسم رابطة أمم جنوب شرق آسيا، فقال إنه يجب على الأمين العام إتاحة موارد كافية للأمانة العامة كي تضطلع بالولايات التي أقرتها الجمعية العامة وتنفذ إصلاحاته.

١٩ - وقال إن الرابطة ستتابع باهتمام مداولات اللجنة بشأن جداول الأنصبة المقررة للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام؛ ومشاريع التشييد؛ والبعثات السياسية الخاصة؛ والدوائر الاستثنائية في المحاكم الكمبودية. وفيما يتعلق بإدارة الموارد البشرية، قال إنه رغم ترحيب الرابطة بالتقدم الذي أحرزه الأمين العام في تحقيق تكافؤ الجنسين، لا بد من مواصلة بذل الجهود لتحسين التمثيل الجغرافي، لا سيما في الوظائف العليا. ولا يزال مكتب خدمات الرقابة الداخلية ذا أهمية خاصة لأن المنظمة تنفذ برنامجا طموحا للإصلاح. وبالنظر إلى عبء العمل الثقيل والمعقد الذي تنهض به اللجنة، ينبغي للجهات المعنية إصدار الوثائق في موعدها.

٢٠ - **السيد ويبسون** (أنتيغوا وبربودا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن الجماعة ترحب بإصدار عدد من التقارير بشأن المسائل المعروضة على اللجنة، وتشجع جميع أصحاب المصلحة على كفالة إصدار ما تبقى منها في الوقت المحدد. وعلى الرغم من أن الجماعة تقدر الجهود التي تبذلها الأمانة العامة واللجنة الاستشارية بغية الاستجابة للطلبات العديدة التي تتلقيانها، فإن التأخر في إصدار التقارير يضعف قدرة الدول الأعضاء على التحضير للمفاوضات. واستعداد الجماعة للنظر في المسائل المعروضة على اللجنة يتوقف على توافر الوثائق ذات الصلة بجميع اللغات الرسمية مع إتاحة الوقت الكافي للجماعة لتنسيق موقفها.

٢١ - وذكر أنه في الدورة الحالية، ستولي الجماعة اهتماما كبيرا لجداول الأنصبة المقررة للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، وإدارة الموارد البشرية، والتقديرات المنقحة المتعلقة بإصلاح منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ونظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة، وإقامة العدل، والمشاريع الرأسمالية في اللجان الإقليمية، والخطة الاستراتيجية لحفظ التراث في مكتب الأمم المتحدة في جنيف. وشدد على ضرورة أن تجرى مفاوضات اللجنة بطريقة مفتوحة وشاملة للجميع وشفافة بهدف التوصل إلى توافق الآراء. ويجب احترام آلية التفاوض الحالية، كما يجب احترام الحق السيادي للدول الأعضاء في التعبير عن آرائها في الجوانب الإدارية والجوانب المتعلقة بالميزانية من أداء المنظمة. ومن الضروري التحلي بالمرونة والسعي إلى التوافق والفهم العميق لمختلف القضايا من أجل تناول المسائل المعروضة على اللجنة.

٢٢ - **السيدة آدامسون** (المراقبة عن الاتحاد الأوروبي): تكلمت أيضا باسم البلدان المرشحة: ألبانيا وتركيا والجبل الأسود وجمهورية مقدونيا اليوغوسلافية سابقاً وصربيا؛ وبلد عملية تحقيق الاستقرار والانتساب البوسنة والهرسك؛ إضافة إلى أرمينيا وأوكرانيا وجمهورية مولدوفا وجورجيا، فقالت إنه يجب على اللجنة أن تدعم إصلاحات الأمين العام وتنفذها. ورأت أنه ينبغي للجنة، لتفادي أن يُنظر إليها على أنها عقبة، أن تكون استراتيجية ومنفتحة على التغيير، وأن تحترم الثقة التي وضعتها الدول الأعضاء في الأمين العام، وأن تساعد

المنظمة على أن تكون أكثر فعالية. وبالنظر إلى عبء العمل الثقيل في الدورة الحالية، يجب على اللجنة أن تستخدم الوقت المخصص بحكمة. وينبغي لها أن تقاوم إغراء مناقشة المواضيع بأدق تفاصيلها، وأن تعمل لتحقيق المصلحة المشتركة للمنظمة، ولا سيما بهدف تحقيق نتائج في الميدان وتقديم الخدمات إلى المحتاجين، وبما يدعم إصلاح الأمم المتحدة وزيادة سرعة أدائها. وثمة حاجة إلى التبسيط في عمل اللجنة، ويجب تجنب الازدواجية وتبسيط العمليات. وينبغي تقليل مدة الجلسات اللازمة للجنة وعدد الوثائق التي تحتاجها، كما ينبغي تقليل عدد القرارات التي تتخذها. فالتبسيط هو في صميم جهود الإصلاح التي يبذلها الأمين العام وينبغي أن يكون في صميم أساليب عمل اللجنة.

٢٣ - وتابعت قائلة إن إصدار الوثائق المطلوبة بجميع اللغات الرسمية في الوقت المناسب هو أمر أساسي لتحقيق الشمول والشفافية اللازمين لنجاح المفاوضات. وينبغي للجنة أن تتوصل إلى قرارات بتوافق الآراء خلال ساعات العمل العادية، مع توفير مرافق المؤتمرات اللائقة؛ وينبغي أن يكون العمل خارج تلك الساعات الاستثناء وليس القاعدة. وتضطلع اللجنة بدور رئيسي في تحسين الشفافية والفعالية والكفاءة في المنظمة.

٢٤ - واعتبرت أن مبادئ الاستقرار والفعالية والكفاءة والاستدامة المالية أساسية للمنظمة، خاصة وأن الإصلاحات ستؤدي إلى مهام جديدة وطريقة جديدة للعمل. ويجب على كل دولة من الدول الأعضاء أن تفي بالتزاماتها وأن تدفع اشتراكاتها بالكامل وبدون شروط وفي الوقت المناسب. وأحاطت علما بأهمية مناقشة اللجنة لجدول الأنصبة المقررة، وأشارت إلى مبدأ القدرة على الدفع وفقا للمادة ١٧ من ميثاق الأمم المتحدة. ورأت أن جودة أداء نظام إدارة الموارد البشرية أمر لا غنى عنه للأمم المتحدة، التي ينبغي لها أن تستثمر في أهم مقوماتها، وهي قوتها العاملة.

٢٥ - **السيدة نورمان شاليه** (الولايات المتحدة الأمريكية): قالت إنه في الاجتماعات الرفيعة المستوى من الدورة الحالية للجمعية العامة، ناقش قادة العالم بعض أكبر التحديات التي تواجه العالم ودور الأمم المتحدة. وعلى نحو ما قال الأمين العام في خطابه، يجب على المنظمة أن تثبت القيمة المضافة التي يحققها التعاون الدولي بإحلال السلام والدفاع عن الحقوق ودفع عجلة التقدم الاقتصادي والاجتماعي من خلال تلبية احتياجات وتطلعات شعوب العالم. وما برحت الولايات المتحدة تتصدر الصفوف في الدعوة إلى أن تكون الأمم المتحدة في أفضل صورها الممكنة، وستواصل العمل لكفالة أن تكون المنظمة مهيأة على النحو الأمثل لدعم الأهداف التي حددها الأمين العام وتحقيق النتائج.

٢٦ - وأشارت إلى أن اللجنة قد اتخذت في الدورة السابقة قرارات تاريخية بشأن إصلاحات الأمين العام ودعما للانضباط المالي. ويجب عليها الآن أن توافق على ما تبقى من مقترحات الإصلاح التي تقدم بها الأمين العام، وأن تكفل تناسب الموارد مع الولايات واعتماد المنظمة أساليب أكثر كفاءة للعمل. وأضافت قائلة إن وفد بلدها يشكر الأمين العام للمضي قدما بالإصلاحات، ويتطلع إلى فوائد القرارات التي اتخذتها اللجنة في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة السابقة.

٢٧ - ورأت أن المفاوضات التي تجري في الجزء الرئيسي من الدورة الحالية يمكن أن تكون صعبة، حيث تعرض على اللجنة مسائل هامة مثل مقترحات الإصلاح المتبقية، وجداول الأنصبة المقررة، وإدارة الموارد البشرية، وميزانية البعثات السياسية الخاصة، والمسائل المتعلقة بالتشييد. ومع ذلك، ينبغي للجنة أن تحافظ على الرؤية الأوسع نطاقا التي تقوم على زيادة فعالية الأمم المتحدة. واختتمت قائلة إن للدول الأعضاء مصلحة مشتركة في كفالة أن ترقى المنظمة إلى المبادئ النبيلة التي قامت على أساسها.

٢٨ - **السيد هوشينو** (اليابان): قال إنه يجب على الدول الأعضاء أن تعمل معا لاختتام مفاوضات اللجنة في الوقت المحدد، بدلا من اتباع السابقة المؤسفة التي تشكلت في الجزء الثاني من الدورة المستأنفة السابقة، والدخول في مفاوضات مطولة. وفي الجزء الرئيسي من الدورة الحالية، يُعرض على اللجنة مسائل ملحة ومعقدة من قبيل إصلاح الأمم المتحدة، وإدارة الموارد البشرية، والبعثات السياسية الخاصة، وجدول الأنصبة المقررة. وينبغي أن تنفَّذ في أقرب وقت ممكن الإصلاحات التي اقترحها الأمين العام لجعل المنظمة أكثر قوة ولتعزيز التكامل والاتساق والمساءلة فيها. وذكر أن وفد بلده سيدعو خلال مداولات اللجنة إلى الانضباط الصارم في الميزانية، وهو أمر أساسي لنجاح عمليات الأمم المتحدة واستدامتها. وينبغي التقيد الصارم بالحد الأقصى لصندوق الطوارئ من خلال تحديد أولويات الأنشطة وفقا لقراري الجمعية العامة ٢١٣/٤١ و ٢١١/٤٢.

٢٩ - **السيد ما جاوشو** (الصين): قال إنه من المسائل المعروضة على اللجنة جدول الأنصبة المقررة لميزانية حفظ السلام، وإصلاح إدارة الموارد البشرية، وغيرها من المسائل الهامة التي تتطلب مشاركة

جميع الأطراف في مشاورات ديمقراطية بروح من التعاون المفيد لجميع الأطراف. وينبغي أن تتناول اللجنة عدم ملاءمة المنهجية المتبعة حاليا لحساب الأنصبة. وأشار إلى أن الصين تؤيد مبدأ المسؤولية الجماعية والمسؤولية الخاصة. ويجب على جميع الدول الأعضاء تحمل مسؤولياتها. وعلى صعيد إدارة الموارد البشرية، ينبغي إيجاد حل في أقرب وقت ممكن لمسألة التوزيع الجغرافي غير العادل لموظفي الأمم المتحدة التي طال أمدها. ويمثل التمويل إحدى الركائز الهامة في إدارة الأمم المتحدة. وذكر أن الصين قد سددت جميع أنصبتها المقررة إلى المنظمة، وينبغي لجميع الأطراف دعم تعددية الأطراف في الأمم المتحدة من خلال إجراءات عملية، والوفاء بالتزاماتها المالية، وكفالة استخدام الموارد بأقصى قدر ممكن من الفعالية. وينبغي توجيه الاهتمام إلى إدارة الأداء بفعالية. واختتم قائلا إن وفد بلده يأمل أن تختتم اللجنة مداولاتها بسلاسة في غضون الوقت المحدد.

٣٠ - **السيد منير** (باكستان): قال إن بلده ملتزم بتعددية الأطراف والحوكمة الدولية المستندة إلى قواعد والتمسك بميثاق الأمم المتحدة. وأشار إلى أن وفد بلده يشارك بنشاط في أعمال لجنة الاشتراكات، التي يشكل تقريرها أساسا متينا لمداولات اللجنة الخامسة بشأن جداول الأنصبة المقررة. ورأى أن مبدأ القدرة على الدفع يشكل الأساس لمنهجية حساب الأنصبة، وقد تمت الموافقة عليه في عام ٢٠٠١، ولكن الحد الأقصى الحالي هو نتيجة لتسوية سياسية تتعارض مع هذا المبدأ. ويجب أن تستند المفاوضات التي تجريها اللجنة إلى مبدأ القدرة على الدفع. وأفضل السبل لقياس تلك القدرة هي الدخل القومي الإجمالي وانخفاض نصيب الفرد من الدخل وتسويات الديون الخارجية. وتقع على عاتق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن، الذي يصدر الولايات لبعثات حفظ السلام، مسؤولية خاصة لتمويل تنفيذ تلك الولايات. وينبغي تطبيق المنهجية المتبعة حاليا لحساب الأنصبة على الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. وأوضح أنه على الرغم من أن حصة باكستان ستزيد، فإن حكومة بلده ستدفع اشتراكها رغم القيود المالية التي تعاني منها. وأعرب عن قلق وفد بلده إزاء عدم مناقشة المدفوعات المستحقة للبلدان المساهمة بقوات من ميزانيات بعثات حفظ السلام المنتهية، وبطء وتيرة سداد تكاليف القوات. واختتم قائلا إن ميثاق الأمم المتحدة يفرض على الدول الأعضاء التزاما قانونيا بتقاسم تكاليف عمل المنظمة وسداد أنصبتها المقررة بالكامل وبدون شروط.

٣١ - **السيدة فرولوفا** (الاتحاد الروسي): قالت إن هناك العديد من المسائل المعروضة على اللجنة، ويجب عليها أن تضع حلولا متعددة الأوجه تتصل بالجوانب الإدارية والجوانب المتعلقة بالميزانية من عمل المنظمة. وعلى نحو ما جرت العادة، فإن وفد بلدها يفترض أن المناقشات التي تتسم بالحيوية والتشعب بشأن المسائل المعروضة على اللجنة سوف تسفر عن اتخاذ قرارات قائمة على توافق الآراء ضمن الوقت المخصص. وأشارت إلى أن وفد بلدها سيولي في الدورة الحالية اهتماما خاصا لإدارة الموارد البشرية، وجداول الأنصبة المقررة للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، واستعراض كفاءة الأداء الإداري والمالي للأمم المتحدة، وتحسين الحالة المالية للمنظمة، والنظام الموحد، ونظام المعاشات، ونظام أوموجا، ومشاريع التشييد والتجديد.

٣٢ - وذكرت أن وفد بلدها سوف يدرس عناصر هامة في حزمة الأمين العام للإصلاح من قبيل إعادة تنظيم الوحدات المسؤولة عن الموارد البشرية. وأعربت عن أسفها لأن اللجنة لم تتمكن من التوصل إلى اتفاق بشأن هذه المسألة في الدورة السابقة، وأعربت عن أملها في أن تتوفر في الدورة الحالية معلومات أوفى عن معايير مبادرة الإصلاح، وأن تنسق الوفود مواقفها على نحو أفضل بغية الوصول إلى المستوى الأمثل لهياكل الموارد البشرية في المنظمة. وسينصب جزء كبير من عمل اللجنة على الاستثمارات الرأسمالية ومشاريع الهياكل الأساسية. وفيما يتعلق بتغطية تكاليف هذه المشاريع، يجب أن يكون لدى اللجنة أحدث المعلومات لكفالة أن تسدد الدول الأعضاء بالضبط المبلغ اللازم لإنجاز مشروع معين بنجاح.

٣٣ - **السيد ماتجيلا** (جنوب أفريقيا): قال إن وفد بلده سوف يشدد في الدورة الحالية على ضرورة أن يكون لدى المنظمة الموارد الكافية للوفاء بولاياتها بفعالية. ومن أجل كفالة التنوع الجغرافي والتكافؤ بين الجنسين، سيدرس وفد بلده المقترحات المتعلقة بالاستراتيجية العالمية للموارد البشرية، التي يجب أن تعكس الرؤية التي استندت إليها إصلاحات الأمين العام. وأشار إلى أن الأمين العام قد ذكر في تقريره إلى الجمعية العامة سنة ١٩٤٨ (A/652) أن المبدأ الرئيسي للتوزيع الجغرافي هو أن تتأكد الإدارة من إثراء الأمانة العامة بالتجربة والثقافة اللتين يمكن لكل دولة عضو أن تقدمهما، وأن تتأكد كل دولة عضو، بدورها، من أن ثقافتها وفلسفتها تقدم مساهمة كاملة إلى الأمانة العامة. وبعد مرور سبعين عاما، لا تزال الأمانة العامة بعيدة عن تعدد الثقافات والتنوع، مما يضر بالمنظمة. ويثبت التقدم الذي أحرزه الأمين العام في تحقيق التكافؤ بين الجنسين

وتعزيز التنوع الجغرافي في التعيينات التي أجراها في المناصب العليا أن سياسات المنظمة ليست عقبة في سبيل هذا التقدم. وذكر أن وفد بلده يؤكد على أهمية مبدأ القدرة على الدفع في وضع جداول الأنصبة المقررة للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، وسوف يولي اهتماما خاصا لتمويل منظومة الأمم المتحدة الإنمائية، ومشاريع التشييد، والبعثات السياسية الخاصة، والعملية المختلطة للاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة في دارفور، وإعادة هيكلة اللجنة الاقتصادية لأفريقيا.

٣٤ - **السيد إسلام** (بنغلاديش): أعرب عن أمله في أن تصدر تقارير اللجنة الاستشارية في الوقت المناسب من أجل التعجيل بأعمال اللجنة. وأعرب عن ثقته في أن تجري أعمال اللجنة بطريقة مفتوحة وشاملة وبناءة وشفافة، وأن تنجَز في غضون الوقت المخصص. وأشار إلى الجهود المتواصلة التي بُذلت لتحسين أساليب عمل اللجنة في السنوات الأخيرة، وقال إنه يمكن القيام بمزيد من العمل. وأضاف قائلا إن من الصعب حدوث التغيير بين عشية وضحاها، ولكن التحسينات التدريجية ستكون موضع ترحيب، وسيقدم وفد بلده مقترحات خطية بشأن هذا الموضوع. ورأى أن المسائل المعروضة على اللجنة صعبة وذات أولوية عالية. وبغية الحفاظ على فعالية المنظمة وحيويتها وكفالة وفائها بالتوقعات، يجب على اللجنة أن تحافظ على روح التوافق وتنجز عملها في الوقت المناسب. وأكد على ضرورة توفير الموارد الكافية من أجل كفالة الكفاءة الإدارية والمالية للأمم المتحدة، التي يوليها وفد بلده الأولوية العليا، وإنجاز الولايات. ويجب إجراء تغييرات نوعية في إدارة الموارد البشرية، مع مراعاة التمثيل الجغرافي والمساواة بين الجنسين والإصلاحات التي أدخلها الأمين العام بالفعل. وينبغي تناول كل مسألة من المسائل المعروضة على اللجنة استنادا إلى أسسها الموضوعية، دون إنشاء روابط مصطنعة بين مختلف المسائل. واختتم قائلا إن وفد بلده يعد التنظيم الإداري وميزانية عمليات حفظ السلام من أولوياته الدائمة.

٣٥ - **السيدة المنصور** (الإمارات العربية المتحدة): قالت إن أمام اللجنة العديد من المسائل ذات الأولوية العالية والتي تعتبر أساسية لتنمية المنظمة. وفيما يتعلق بجداول الأنصبة المقررة للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام، يجب أن تتوفر للمنظمة موارد مالية كافية للاضطلاع بولاياتها. وفيما يخص إدارة الموارد البشرية، لا سيما تمثيل الإمارات العربية المتحدة في المنظمة، فإن حكومة بلدها ستدعم وتدرب مواطنيها من أجل العمل في الأمم المتحدة من خلال برنامج الموظفين الفنيين المبتدئين. وأضافت أن وفد بلدها يثني على التزام الأمين العام بتحقيق التكافؤ بين الجنسين في الأمم المتحدة، والذي أدى إلى تحقيق التكافؤ بين الجنسين في فريق الإدارة العليا لأول مرة. وقالت إن وفد بلدها سيدعم تنفيذ استراتيجية تكافؤ الجنسين على نطاق المنظومة وسيعمل على نحو وثيق مع وكالات الأمم المتحدة المشاركة في دعم تلك المبادئ. وختمت بيانها بالإشارة إلى ضرورة إصدار التقارير في الوقت المناسب بحيث يتوفر للدول الأعضاء ما يكفي من الوقت لمناقشة مشاريع القرارات ذات الصلة.

٣٦ - **السيد ساندوفال منديوليا** (المكسيك): قال إنه نظرا لأهمية المسائل المعروضة على اللجنة بشأن مستقبل المنظمة، يجب على اللجنة أن تحتفظ بنظرة عامة، تتجاوز المسائل الإدارية والمالية، مما سيؤدي إلى تماسك الأمم المتحدة وجعلها أقل بيروقراطية وأكثر فعالية. وتضطلع اللجنة بدور أساسي في تعزيز جهود الأمين العام الرامية إلى تحقيق هذا الهدف، الذي تشترك في السعي إلى تحقيقه الغالبية العظمى من الدول الأعضاء. وأضاف أنه يتعين على المكتب وأعضاء اللجنة أن يكونوا في مستوى هذا التحدي. ففي الدورة الحالية، ينبغي للجنة أن تكفل تعديل جداول الأنصبة المقررة للميزانية العادية وميزانية حفظ السلام لتعكس النظام الدولي. ويجب أن توازَن مسؤوليات كل دولة عضو في هذا الصدد مع مساهمتها المالية. فقد طالبت الدول الأعضاء المنظمة بالكثير، وفي المقابل، ينبغي لها أن تفي بالتزاماتها المالية الملائمة.

٣٧ - واسترسل قائلا إن المنظمة قد شرعت في عملية من شأنها أن تسفر عن تعديلات كبيرة، وينبغي أن تعطي أولوية عالية لضمان الاتساق وزيادة الكفاءة إلى أقصى حد في جميع مجالات العمل وفي جميع المقار والمكاتب. وإدارة الموارد البشرية ضرورية لتحقيق هذا الهدف، وقد أصرت اللجنة على الحصول على إيضاح بشأن نهج الإدارة الموحد والتنفيذ الأمثل لتوزيع المهام وتجنب الازدواجية وتفويض السلطة والمساءلة. ويجب أن تؤخذ في الاعتبار الخصائص المحددة لكل ركيزة من ركائز المنظمة، ولكل منطقة وبلد تعمل فيه المنظمة. وقال إنه قد عُرض على اللجنة أيضا تقرير الأمين العام عن التقديرات المنقحة التي تتعلق بإعادة تنظيم منظومة الأمم المتحدة الإنمائية. وقد ذكرت الجمعية العامة أنه ينبغي تمويل النظام جزئيا من خلال مضاعفة مساهمات كيانات الأمم المتحدة الإنمائية في إطار ترتيب تقاسم تكاليف مجموعة الأمم المتحدة الإنمائية في إطار دعم نظام المنسقين المقيمين. وبالنظر إلى أن التمويل يجب أن يشمل أيضا مهام الأمانة، فينبغي للجنة أن توافق على طلب الأمين العام للحصول

على الموارد، التي قد تتراوح بين ٣ ملايين و ١٦ مليون دولار. وينبغي عدم إعادة فتح المناقشات المتعلقة بالمسألة، لأن جميع الوفود شاركت في العملية التي سيستند إليها مقترح الأمين العام.

٣٨ - واستطرد يقول إن هناك تقارير معروضة أيضا على أنظار اللجنة بشأن نظام أوموجا؛ وترتيبات تمويل البعثات السياسية الخاصة ومشاريع التشييد في أديس أبابا وبانكوك وجنيف ونيروبي وسانتياغو؛ والنظام الموحد للأمم المتحدة؛ ونظام المعاشات التقاعدية لموظفي الأمم المتحدة؛ وإدارة العدل. وختم بيانه بالقول إنه في السابق كانت لدى وفد بلده شكوك بشأن تمويل البعثات السياسية الخاصة من الميزانية العادية، ولكنه يعتقد الآن أن ما يبرر هذا التمويل هو الحاجة إلى تحقيق سلام مستدام، والذي يشكل تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام ٢٠٣٠ بالنسبة إليه أمرا أساسيا. ومن أجل ضمان الشفافية، يجب إنشاء حساب منفصل لهذا التمويل.

٣٩ - **الرئيسة:** قالت إنها تعتبر أن اللجنة تود الموافقة على برنامج العمل المقترح على أساس أن يأخذ المكتب الآراء المعرب عنها في الاعتبار ويجري أي تعديل لازم.

٤٠ - *تقرر ذلك.*

٤١ - **الرئيسة:** اقترحت أن يحدد يوم ١٩ تشرين الأول/أكتوبر موعداً نهائياً لتقديم الترشيحات لملء الشواغر في الهيئات الفرعية والتعيينات الأخرى، وأن تجرى الانتخابات في ٢ تشرين الثاني/نوفمبر. وقالت إنها تعتبر أن اللجنة ليس لديها اعتراض على الاقتراح.

٤٢ - *تقرر ذلك.*

البند ١٤٠ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات الأمم المتحدة (A/73/11 و A/73/76)

البند ١٤٩ من جدول الأعمال: جدول الأنصبة المقررة لقسمة نفقات عمليات الأمم المتحدة لحفظ السلام (A/73/350)

٤٣ - **السيد غريفر** (رئيس لجنة الاشتراكات): عرض تقرير لجنة الاشتراكات عن دورتها الثامنة والسبعين (A/73/11) قائلا إنه يتضمن نتائج الاستعراض الذي أجرته لجنة الاشتراكات، عملاً بقرار الجمعية العامة ٧٠/٢٤٥، لعناصر منهجية إعداد جدول الأنصبة المقررة من أجل بيان قدرة الدول الأعضاء على الدفع.

٤٤ - وأضاف أن لجنة الاشتراكات، بناءً على الاستعراض الذي أجرته لمقياس الدخل الذي يشكّل تقديراً تقريبياً أولياً للقدرة على الدفع، أعادت التأكيد على توصيتها بأن يستند جدول الأنصبة المقررة إلى أحدث البيانات المتاحة عن الدخل القومي الإجمالي وأشملها وأكثرها قابلية للمقارنة. وأعربت اللجنة عن دعمها للجهود التي تبذلها شعبة الإحصاءات لتمكين الدول الأعضاء من تقديم بيانات الحسابات القومية في المواعيد المحددة وبطريقة تستوفي المتطلبات المتعلقة بالنطاق ودرجة التفصيل والجودة. وأوصت كذلك الجمعية العامة بتشجيع الدول الأعضاء على تقديم استبيانات الحسابات القومية المطلوبة بموجب نظام الحسابات القومية لعام ٢٠٠٨ في الوقت المناسب.

٤٥ - وتابع قائلا إن أسعار التحويل لازمة لإتاحة استخدام عملة نقدية موحدة في بيانات الدخل القومي الإجمالي المبلغ عنها بالعملات الوطنية. وقد أعادت لجنة الاشتراكات تأكيد توصيتها الداعية إلى استخدام أسعار تحويل قائمة على أسعار الصرف السائدة في السوق باستثناء الحالات التي يتسبب فيها ذلك بحدوث تقلبات واختلالات مفرطة في حساب الدخل القومي الإجمالي لبعض الدول الأعضاء مقيّماً بدولارات الولايات المتحدة. وأشار إلى أنه يجب حساب متوسط بيانات الدخل القومي الإجمالي على مدى فترة أساس معينة؛ ومتى اختيرت فترة الأساس، يصبح من المفيد استخدام فترة الأساس نفسها لأطول مدة ممكنة.

٤٦ - واسترسل قائلا إن لجنة الاشتراكات قررت استخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة بالنسبة لميانمار للسنتين ٢٠١١ و ٢٠١٢، واستخدام سعر الصرف السائد في السوق للسنوات ٢٠١٣-٢٠١٦. وأضاف أنها قررت أيضا مواصلة استخدام أسعار الصرف المعمول بها في الأمم المتحدة بالنسبة للجمهورية العربية السورية للأعوام من ٢٠١١ إلى ٢٠١٦. وبعد استعراض جميع الخيارات المتاحة، خلصت إلى أن سعر الصرف المعدل حسب الأسعار، الذي يُستخدم فيه سعر صرف معدل، كان هو الخيار الأنسب بالنسبة لجمهورية فنزويلا البوليفارية للأعوام من ٢٠١٤ إلى ٢٠١٦.

٤٧ - وذكر أن لجنة الاشتراكات لاحظت أن عدم توافر البيانات لم يعد يشكل عاملاً في تحديد ما إذا كان ينبغي إسناد التسوية المتصلة بعبء الدين، التي تشكل عاملاً من عوامل المنهجية منذ عام ١٩٨٦، إلى الدين الخارجي الإجمالي أو الدين الخارجي العام، وما إذا كان ينبغي استخدام نهج رصيد الديون أو نهج تدفق الديون. فقد أصبحت البيانات المتعلقة بالدين الخارجي العام وعمليات

سداده الفعلية متاحة الآن. وقررت اللجنة أن تواصل النظر في مسألة التسوية المتصلة بعبء الدين في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية العامة.

٤٨ - ومضى قائلاً إنه رغم أن لجنة الاشتراكات وافقت على أن التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، التي كانت جزءاً من المنهجية منذ إعداد أول جدول من جداول الأنصبة المقررة، لا تزال عنصراً أساسياً من منهجية إعداد الجداول، فقد نظرت في بدائل متعددة. ويقوم أحد هذه البدائل على تحديد العتبة على أساس المتوسط العالمي لنصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي المعدل حسب عبء الدين. وتتمثل إحدى البدائل الأخرى الممكنة في تحديد عتبة معدلة حسب معدل التضخم. وقد قررت اللجنة مواصلة النظر في التسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل في ضوء توجيهات الجمعية العامة.

٤٩ - وأوضح أن المنهجية الحالية تشمل معدلاً أقصى للأنصبة المقررة، أو حداً أقصى وهو ٢٢ في المائة، ومعدلاً أقصى لأنصبة أقل البلدان نمواً، أو حداً أقصى وهو ٠,٠١٠ في المائة، ومعدلاً أدنى للأنصبة المقررة، أو حداً أدنى وهو ٠,٠٠١ في المائة. وقررت لجنة الاشتراكات مواصلة النظر في تلك العناصر في ضوء توجيهات الجمعية العامة. وقال إن اللجنة ستواصل أيضا دراسة مسألة التغيرات الكبيرة في معدلات الأنصبة المقررة من جدول إلى آخر، ومسألة الانقطاع، وإعادة الحساب سنويا في ضوء التوجيهات الصادرة عن الجمعية.

٥٠ - وليتسنى تحديد أثر إدراج بيانات جديدة في جدول الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، بما في ذلك القرارات المتعلقة بالبيانات وأسعار التحويل، قال إن لجنة الاشتراكات قد نظرت في تطبيق البيانات الجديدة على المنهجية المستخدمة في إعداد الجدول الحالي.

٥١ - وأضاف أن لجنة الاشتراكات أوصت بدعوة الدولتين غير العضوين إلى المساهمة في الفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ استنادا إلى نسبة سنوية ثابتة قدرها ٥٠ في المائة ستُطبّق على المعدلين الافتراضيين لنصيبَيْهما المقررين بنسبة ٠,٠٠١ في المائة للكرسي الرسولي وبنسبة ٠,٠٠٨ في المائة لدولة فلسطين.

٥٢ - وأشار إلى أن الجمعية العامة أيدت في قرارها ٤/٥٧ باء، استنتاجات وتوصيات لجنة الاشتراكات المتعلقة بخطط التسديد المتعددة السنوات. وأوصت لجنة الاشتراكات بأن تشجع الجمعيةُ الدول الأعضاء الاخرى التي عليها متأخرات بموجب المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة على النظر في تقديم خطط تسديد متعددة السنوات.

٥٣ - وختم بيانه بالقول إن لجنة الاشتراكات نظرت في أربعة طلبات استثناء وطلب واحد للإعفاء من الرسوم بموجب المادة ١٩. وقد خلصت إلى أن عدم قيام أربع دول أعضاء، هي جزر القمر وسان تومي وبرينسيبي والصومال وغينيا - بيساو، بتسديد المبلغ الأدنى اللازم لتجنب تطبيق المادة ١٩ يُعزى إلى ظروف خارجة عن إرادتها، وأوصت بأن يُسمح لها بالتصويت حتى نهاية دورة الجمعية العامة الثالثة والسبعين. وقد سددت غينيا - بيساو فيما بعد المبلغ الأدنى. وبالإضافة إلى ذلك، خلصت لجنة الاشتراكات إلى أن طلب دومينيكا للإعفاء من الرسوم لا يدخل في نطاق المادة ١٩. ومنذ صدور تقرير لجنة الاشتراكات، سددت ليبيا المبلغ الأدنى اللازم لتجنب تطبيق المادة ١٩.

٥٤ - **السيد راماناثان** (المراقب المالي بالنيابة): عرض تقرير الأمين العام عن خطط التسديد المتعددة السنوات (A/73/76)، وقال إن ست دول أعضاء قد نفذت بالكامل خطط تسديد متعددة السنوات منذ اعتماد هذا النظام، وهو ما مكنها من تسديد أنصبتها المقررة بالكامل. وقد تطرق التقرير إلى حالة تنفيذ خطة السداد المتبقية الوحيدة، التي قدمتها سان تومي وبرينسيبي في عام ٢٠٠٢.

٥٥ - وأضاف أنه لم تقدَّم أي خطط تسديد جديدة في السنوات الأخيرة، إلا أن عدة دول أعضاء ذكرت أنها تنظر في الأمر. وينبغي إيلاء الاعتبار الواجب للوضع الاقتصادي للدول الأعضاء، إذ قد لا يكون البعض في وضع يسمح له بتقديم خطط السداد. ويجب أن يظل تقديم هذه الخطط أمرا طوعيا. وأعرب عن استعداد الأمانة العامة لمساعدة الدول الأعضاء الراغبة في تنفيذ خطط من هذا القبيل.

٥٦ - وفي معرض تقديمه لتقرير الأمين العام عن تنفيذ قراري الجمعية العامة ٢٣٥/٥٥ و ٢٣٦/٥٥ (A/73/350)، قال إن القرار ٢٣٥/٥٥ قد أنشأ نظاما جديدا تستند بموجبه معدلات الأنصبة المقررة لعمليات حفظ السلام إلى معدلات الميزانية العادية. ويستند هذا النظام إلى عدد من المعايير، بما في ذلك متوسط نصيب الفرد من الدخل القومي الإجمالي، الذي يستخدم لتحديد مستوى المساهمة المناسب لكل دولة عضو. وقد تقرر أيضا في هذا السياق أنه سيحدد للدول الأعضاء أقل مستوى للمساهمة ينطبق عليها مع أعلى نسبة للتخفيض، ما لم تكن قد قررت الانتقال إلى مستوى أعلى؛ وقد

رحبت الجمعية في قرارها ٢٣٦/٥٥ بالالتزام الطوعي لبعض الدول الأعضاء بالمساهمة في عمليات حفظ السلام بمعدل أعلى مما يفرضه نصيب الفرد من الدخل فيها.

٥٧ - وأضاف أنه عملا بقرار الجمعية العامة ٢٤٦/٧٠، تضمن التقرير آخر ما استجد من مستويات المساهمة في عمليات حفظ السلام، التي تم تعديلها وفقا للمعايير المقررة وبالتزامن مع استعراض جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية. ورهنا بأي تعديلات قد تنجم عن استعراض الجمعية، سيستخدم التشكيل المستكمل في تحديد معدل الأنصبة المقررة لكل دولة عضو في عمليات حفظ السلام للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١. وفي حين أن المعدلات الفعلية لن تتحدد إلا بعد اعتماد جدول جديد للميزانية العادية، فقد تضمن التقرير، لأغراض توضيحية، جدولاً يحدد تلك المعدلات للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، أعد على أساس الهيكل الحالي لمستويات المساهمة.

٥٨ - **السيد إدريس** (مصر): تكلم باسم مجموعة الـ ٧٧ والصين، فقال إنه ينبغي للدول الأعضاء أن تدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل، في الوقت المحدد ومن دون شروط، للوفاء بالتزاماتها القانونية بموجب ميثاق الأمم المتحدة، وذلك من أجل كفالة توافر الموارد المالية الكافية لاضطلاع المنظمة بولاياتها. فمن غير الواقعي زيادة المطالب على المنظمة أكثر من أي وقت مضى في حين تُحجَب الاشتراكات من جانب واحد.

٥٩ - واستدرك قائلا إنه ينبغي إيلاء الاعتبار للظروف الخاصة التي تمنع بعض البلدان النامية مؤقتاً من الوفاء بالتزاماتها المالية. وأعرب عن تأييد المجموعة لتوصية لجنة الاشتراكات المتعلقة بالدول الأعضاء الأربع التي لديها طلبات استثناء معلّقة بموجب المادة ١٩، وأكد على ضرورة النظر في تلك الطلبات في الوقت المناسب. ورحب بجهود الدول الأعضاء التي وفت بالتزاماتها بموجب خطط التسديد المتعددة السنوات وشجع الدول الأخرى التي عليها متأخرات كبيرة أن تنظر في تقديم خطط من هذا القبيل، رغم أنه شدد على ضرورة بقائها طوعية.

٦٠ - وأضاف أن المنهجية الحالية لإعداد جدول الأنصبة المقررة تعكس التغييرات الحاصلة في الأوضاع الاقتصادية النسبية للدول الأعضاء. وأعرب عن تأكيد المجموعة من جديد على مبدأ القدرة على الدفع باعتباره المعيار الأساسي في تقسيم نفقات الأمم المتحدة وعن رفضها أي تغيير في عناصر المنهجية الحالية يكون الهدف منه زيادة اشتراكات البلدان النامية. وذكر أن ثمة عناصر أساسية غير قابلة للتفاوض، منها فترة الأساس، والدخل القومي الإجمالي، وأسعار التحويل، والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، ومعامل التدرج، والحد الأدنى، والحد الأقصى الخاص بأقل البلدان نموا، والتسوية المتصلة برصيد الدين.

٦١ - وواصل كلامه قائلا إنه ينبغي للجمعية العامة مع ذلك أن تعيد النظر في الحد الأقصى العام، وفقا لقرار الجمعية العامة ٥/٥٥ جيم. فقد حُدد الحد الأقصى كحل توفيقي سياسي وهو يتعارض بذلك مع مبدأ القدرة على الدفع ويشكّل إخلالا أساسيا بجدول الأنصبة المقررة. ولاحظت لجنة الاشتراكات في تقريرها أن مجموع النقاط المعاد توزيعها نتيجة الحد الأقصى بلغ ٥،٢٦٠؛ ولم يستفد من هذه النقاط سوى بلد واحد. ويمثل الحد الأقصى بالدولار خصما يبلغ حوالي ١٤٢ مليون دولار لدولة عضو واحدة.

٦٢ - وأردف بقوله إن المنظمات التي تتمتع بمركز مراقب متميز في الأمم المتحدة وبحقوق وامتيازات لا تُمنح في العادة إلا للدول الحائزة لمركز المراقب ينبغي أن تتحمل نفس الالتزامات المالية أسوة بهذه الدول. وينبغي أن تنظر الجمعية العامة في إنشاء منهجية لتحديد الأنصبة المقررة لهذه المنظمات.

٦٣ - وتابع قائلا إن تطبيق المنهجية الحالية على جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١ سيؤدي إلى زيادات كبيرة في اشتراكات العديد من البلدان النامية. وستزداد حصة جدول الأنصبة المقررة للميزانية العادية التي تتحملها الدول الأعضاء في مجموعة الـ ٧٧ والصين لتبلغ ٢٥،٤٧٧ في المائة، أي حوالي ثلاثة أضعاف حصة المجموعة للفترة ٢٠٠٧-٢٠٠٩، بينما سيستمر جدول الأنصبة المقررة للبلدان المتقدمة في الانخفاض.

٦٤ - ومضى يقول إن المجموعة ستطلب معلومات مفصلة عن سداد المتأخرات بهدف تحديد ما إذا رُوعي الأساس المنطقي لخفض الحد الأقصى إلى ٢٢ في المائة، وهو تحسين الحالة المالية للمنظمة عن طريق تيسير سداد المتأخرات. وأعرب عن رفض المجموعة لحجب الاشتراكات من جانب واحد من أجل ممارسة الضغط على الأمم المتحدة، وهو ما يتنافى مع الميثاق روحا ونصا. وأي محاولة ترمي إلى تحويل المزيد من عبء تمويل المنظمة إلى البلدان النامية لن تُكلَّل بالنجاح.

٦٥ - وقال إن عمليات حفظ السلام مهمة من مهام الأمم المتحدة لا غنى عنها. وينبغي اتخاذ المبادئ والتوجيهات الحالية

المتعلقة بتقسيم نفقات تلك العمليات أساسا لأي مناقشة لجدول أنصبة حفظ السلام. ومن الضروري أن يبيِّن ذلك الجدول بوضوح المسؤوليات الخاصة التي تقع على عاتق الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن إزاء صون السلم والأمن. وبما أن قدرة البلدان الأقل نموا من الناحية الاقتصادية على المساهمة في ميزانيات عمليات حفظ السلام هي قدرة محدودة، ينبغي لأي مناقشة لنظام الخصومات المطبَّق في حساب جدول أنصبة حفظ السلام أن تأخذ في الاعتبار وضع هذه البلدان. وفي هذا الصدد، ينبغي ألا تُصنَّف البلدان النامية التي ليست من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن ضمن مستوى اشتراكات أعلى من المستوى جيم.

٦٦ - واسترسل قائلا إنه ينبغي لكل دولة من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن أن تواصل دفع أقساطها بالإضافة إلى معدلات أنصبتها المقررة العادية. وفي السنوات السابقة، أسفر حجب الأنصبة المقررة بشكل تعسفي ومن جانب واحد عن عجز في السيولة، مما اضطر الأمانة إلى الاقتراض من حسابات بعثات حفظ السلام المغلقة. وترتب على هذا العجز أثر غير متناسب على البلدان المساهمة بقوات عسكرية وأفراد شرطة. وحتى ٣٠ أيلول/سبتمبر ٢٠١٨، كانت الصين هي العضو الوحيد الدائم العضوية في مجلس الأمن الذي سدد أنصبته المقررة بالكامل.

٦٧ - وأضاف أنه تمشيا مع مبدأ المسؤوليات المشتركة رغم تباينها، ينبغي ألا تُصنَّف البلدان النامية في نفس مستوى اشتراكات البلدان المتقدمة على أساس نصيب الفرد من الدخل فقط. فاستخدام هذا المقياس حصريا لا يراعي الظروف الصعبة والفريدة للبلدان النامية. وينبغي أن يُستمر في تحديد الأنصبة المقررة لأقل البلدان نموا على أساس أدنى مستوى من جدول الأنصبة. وبينما يُرحَّب بإسهام البلدان المتقدمة النمو إسهاما طوعيا بما يتجاوز معدلاتها المحسوبة، ينبغي عدم استهداف البلدان النامية بصورة تعسفية لنقلها إلى مستويات أنصبة أعلى أو إرغامها على قبول تخفيضات للخصومات الممنوحة لها.

٦٨ - وأعرب عن قلق المجموعة من كون تطبيق نظام الخصومات الحالي والحد الأقصى لجدول أنصبة حفظ السلام أسفر عن وضع تُصنَّف فيه البلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، مرارا وتكرارا ضمن المستوى باء، في انتهاك للمبادئ التي استند إليها إنشاء هذا النظام. وبالنظر إلى اضطرار البلدان النامية إلى التخلي عن خصومات كبيرة لمواكبة مستويات الاشتراكات الجديدة، وإلى كون المستوى جيم أُنشئ على أساس أن تلك البلدان ستُمنح خصما حده الأدنى ٧،٥ في المائة، فإنه ليس في وسعها الموافقة على أي تخفيضات إضافية للخصومات الممنوحة لها.

٦٩ - واختتم مداخلته قائلا إنه ينبغي أن تكون المفاوضات التي تُجريها اللجنة الخامسة بشأن البنود المدرجة في جدول الأعمال مفاوضات مفتوحة وشاملة وشفافة على نحو يليق باختصاص اللجنة باعتبارها اللجنة الرئيسية الوحيدة من لجان الجمعية العامة المعهود إليها بمسائل الميزانية والمسائل الإدارية والمالية. وأعرب عن تأكيد المجموعة من جديد موقفها الموحد إزاء البنود المدرجة في جدول الأعمال الحالي ومعارضتها صنع القرارات في مجموعات صغيرة.

٧٠ - **السيدة نالوانغا** (أوغندا): تكلمت باسم مجموعة الدول الأفريقية، فقالت إنه بموجب المنهجية الحالية، تشكل القدرة على الدفع المعيار الأساسي في تقسيم نفقات الأمم المتحدة. وأعربت عن رفض المجموعة لأي تغييرات في عناصر المنهجية الحالية التي تهدف إلى زيادة اشتراكات البلدان النامية.

٧١ - وذكرت أنه ينبغي للجمعية العامة أن تأخذ في الاعتبار الظروف الخاصة لبعض الدول الأعضاء. ولا تزال الدول الأفريقية تواجه تحديات على الصعيدين الوطني والإقليمي، بما في ذلك تغير المناخ، وانعدام الاستقرار الاقتصادي والسياسي، وانعدام الأمن. ولا يمكن التصدي لهذه التحديات دون تعزيز المؤسسات الوطنية والإقليمية والدولية. وفي هذا الصدد، تشدد المجموعة على الحاجة إلى النظر في طلبات الاستثناء بموجب المادة ١٩ في الوقت المناسب لتمكين تلك الدول من ممارسة حقها في التصويت.

٧٢ - وأضافت أن المجموعة تعلق أهمية كبيرة على عمليات حفظ السلام التي يجب أن تُمنَح الموارد الكافية لتنفيذ ولاياتها. وإذ أشارت إلى التخفيضات في ميزانيات حفظ السلام في السنوات الأخيرة، قالت إن المجموعة سترصد الكيفية التي تؤثر بها هذه التخفيضات على الظروف الميدانية، ولا سيما فيما يتصل بسلامة أفراد حفظ السلام ورفاههم، والإنعاش وإعادة الإعمار بعد انتهاء النزاع.

٧٣ - ودعت جميع الدول الأعضاء على الوفاء بالتزاماتها المالية. وقالت إنه ينبغي لكل دولة من الدول الدائمة العضوية في مجلس الأمن أن تواصل دفع أقساطها بالإضافة إلى معدلات أنصبتها المقررة العادية. وأعربت عن رفض المجموعة لأي محاولة رامية إلى تحويل العبء إلى البلدان النامية التي لها قدرة محدودة على المساهمة في

ميزانيات عمليات حفظ السلام. وينبغي لأي مناقشة لنظام الخصومات المطبّق في حساب جدول أنصبة حفظ السلام أن تراعي حالة البلدان النامية.

٧٤ - وتابعت بقولها إنه يجب إيلاء الاعتراف الواجب لمساهمات البلدان الأفريقية في مجالي السلام والأمن. وتشمل هذه المساهمات المئات من مواطني البلدان الأفريقية الذين يخدمون كأفراد حفظ السلام ويضحون في بعض الأحيان بأرواحهم خدمةً للسلام والأمن الدوليين. وينبغي أيضا الأخذ في الاعتبار المساهمات التي تقدمها المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية في أنشطة منها استضافة عمليات الوساطة أو المشاركة فيها والعمل مع بعثة الاتحاد الأفريقي في الصومال والمجموعة الخماسية لمنطقة الساحل. وبالإضافة إلى ذلك، فإن الدول الأعضاء في المجموعة ملتزمة بالمساهمة في صندوق السلام التابع للاتحاد الأفريقي. ولذلك ينبغي للدول الأفريقية الأعضاء أن تتمتع بمركز خاص في سياق تنقيح جدول الأنصبة المقررة للفترة ٢٠١٩-٢٠٢١، لتمكينها من مواصلة جهودها في مجالي إعادة البناء الاقتصادي وتحقيق السلام والاستقرار. ومن شأن وضع جدول عادل للأنصبة أن يمكّنها من الوفاء بالتزاماتها والمشاركة بصورة كاملة في أعمال الأمم المتحدة.

٧٥ - وأنهت كلامها قائلة إن المجموعة تؤكد مجددا على وجوب التفاوض بشأن جميع البنود المدرجة في جدول الأعمال، بما في ذلك جدول الأنصبة المقررة، على نحو مفتوح وشامل وشفاف، وفقا لمبدأي تعددية الأطراف والمساواة في السيادة. وقالت إن المجموعة تعارض بشدة اتخاذ القرارات في مجموعات صغيرة.

٧٦ - **السيد إسكالانتِي آسبون** (السلفادور): تكلم باسم جماعة دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي، فقال إن جميع الدول الأعضاء ينبغي أن تدفع اشتراكاتها المقررة بالكامل، في الوقت المحدد ومن دون شروط، مع أخذ العقبات التي تواجهها بعض البلدان النامية في الاعتبار. ويتعين على الجمعية العامة أن تراعي هذه الصعوبات. وأفاد بأن الجماعة تؤيد التوصية الصادرة عن لجنة الاشتراكات بشأن طلبات الاستثناء بموجب المادة ١٩ من ميثاق الأمم المتحدة وتؤكد ضرورة النظر في تلك الطلبات على وجه السرعة.

٧٧ - وأضاف أن مبدأ القدرة على الدفع ينبغي أن يظل الدليل الرئيسي الذي تسترشد به المداولات بشأن الاشتراكات المقررة. وبما أن تلك الاشتراكات تمكّن الوفود من دعم عمل المنظمة في الالتزام بمبادئ الميثاق ومقاصده، فإن لجدول الأنصبة المقررة أهمية بالغة في كفالة المشاركة المتساوية لجميع الدول الأعضاء في أنشطتها. وتمثل المنهجية الحالية لإعداد الجدول أساسا سليما لتقسيم نفقات المنظمة ومن ثم ينبغي عدم تعديلها. وينبغي ألا تؤثر العوامل الخارجية على هذه المنهجية بحيث تؤدي إلى زيادات في اشتراكات البلدان النامية أو إنشاء حدود قصوى مصطنعة. وقد حُدِّد الحد الأقصى الحالي كحل توفيقي سياسي وهو يتعارض مع مبدأ القدرة على الدفع.

٧٨ - وقال إن عمليات حفظ السلام من المهام الأساسية للأمم المتحدة وينبغي دعمها بموارد تتناسب مع ما يقابلها من ولايات. وأعرب عن تأكيد الجماعة من جديد على المبادئ التي يقوم عليها تمويل عمليات حفظ السلام، بما في ذلك ضرورة أن يتحمل كل عضو من الأعضاء الدائمين في مجلس الأمن قسطه عن تمويل عمليات حفظ السلام.

٧٩ - ورحب بالجهود التي بذلتها الدول الأعضاء التي وفت بالتزاماتها بموجب خطط التسديد المتعددة السنوات، التي ينبغي أن تظل طوعية وتراعي الحالة المالية للدول الأعضاء المعنية. وينبغي ألا تُستخدَم كوسيلة لممارسة الضغوط على الدول الأعضاء التي تعاني أصلا من ظروف صعبة، وألا تكون عاملا يُراعى عند النظر في طلبات الاستثناء بموجب المادة ١٩ من الميثاق. واختتم كلامه مؤكدا أن الجماعة تظل على التزامها بالوفاء بواجباتها المالية تجاه الأمم المتحدة المحددة على أساس منهجية تعكس بأمانة الواقع الاقتصادي لبلدان الجماعة.

٨٠ - **السيد ويبسون** (أنتيغوا وبربودا): تكلم باسم الجماعة الكاريبية، فقال إن الاستقرار المالي للأمم المتحدة يعتمد على الإنصاف في تقاسم الأعباء بين الدول الأعضاء لتغطية النفقات اللازمة للاضطلاع بولاياتها. ويشكل مبدأ القدرة على الدفع المعيار الأساسي في تقسيم نفقات الأمم المتحدة. وينبغي أن تظل العناصر الأساسية للمنهجية الحالية لإعداد الجدول، من قبيل فترة الأساس، والدخل القومي الإجمالي، وأسعار التحويل، والتسوية المتصلة بانخفاض نصيب الفرد من الدخل، ومعامل التدرج، والحد الأدنى، والحد الأقصى الخاص بأقل البلدان نموا، والتسوية المتصلة برصيد الدين، دون تغيير. وينبغي رفض أي مقترحات تهدف إلى زيادة اشتراكات البلدان النامية.

٨١ - وأضاف أن تمويل عمليات حفظ السلام يكتسي أهمية بالغة، فهو يمكّن الدول الأعضاء من الوفاء بمسؤوليتها الجماعية عن

مكافحة الأخطار التي تهدد السلام الدولي وعن تعزيز السلام والأمن. وتمشيا مع مبدأ المسؤوليات المشتركة رغم تباينها، ينبغي أن يراعي جدول أنصبة حفظ السلام الأوضاع الخاصة للبلدان النامية، بما فيها الدول الجزرية الصغيرة النامية، التي يعود الارتفاع المضلل لنصيب الفرد من الدخل في بعضها إلى ضآلة عدد سكانها. وينبغي أيضا الأخذ في الاعتبار المسؤوليات الخاصة للأعضاء الدائمين في مجلس الأمن.

٨٢ - وقال إن إدراج البلدان النامية في مستوى اشتراكات أعلى من المستوى جيم أمر غير مقبول ولا يعكس بصورة صحيحة الواقع الاقتصادي للدول المعنية. وينبغي اتخاذ تدابير تصحيحية لإعادة التوازن بين البلدان المتقدمة والبلدان النامية. وأعرب عن الأسف لإدراج جزر البهاما في المستوى باء، وهي فئة ينبغي أن تقتصر على البلدان المتقدمة. وذكر أن بعض الدول الأعضاء في الجماعة الكاريبية تواجه تحديات من قبيل ارتفاع مستويات الدين العام، والكوارث الطبيعية، وتغير المناخ، والصدمات الاقتصادية الخارجية. وأردف قائلا إنه لا يمكن توقع أن تتحمل هذه البلدان، وبلدان نامية أخرى ذات اقتصادات صغيرة تعتمد على التجارة وتتسم بضعف استثنائي، العبء المالي نفسه الذي تتحمله البلدان المتقدمة.

رُفعت الجلسة الساعة ١٢:٢٠.